# ضرورة التنويع الإقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط

د.قرومي حميد بن ناصر محمد
كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة البويرة

ملخص:

إن المتتبع للتاريخ الإقتصادي يكتشف أن الإقتصاديات التي تتنوع لديها مصادر الدخل تمتاز بأداء اقتصادي أفضل من تلك التي تعتمد على قطاع واحد في توفير الدخل وتحقيق التنمية الإقتصادية؛ وقد تجلّى ذلك أساسا بعد اندلاع الأزمة النفطية الأخيرة وما صاحبها من خطورة على الإقتصاديات الرّيعية والجزائر خاصّة نتيجة لارتباط أسعار هذا المورد بالأسواق العالمية وما فيها من تقلبات حادّة من حين لآخر، وأثر ذلك على النمو والاستقرار الاقتصادي .

لقد حتّم هذا الوضع على تلك الدول انتهاج سياسات وإستراتيجيات ترمي في مجملها إلى تنويع القاعدة الإقتصادية؛ من خلال تبني حزم من السياسات الاقتصادية يكون الهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي، وتحسين كفاءة فاعليتها، وفي هذا الإطار؛ تلعب سياسات التنويع الإقتصادي دوراً هاماً في تحقيق التنمية الإقتصادية من جهة، كما تعتبر من أهم التحديات التي تواجه الدول عامة والجزائر خاصّة، هاته الأخيرة التي ظلّت تعتمد على النفط كمورد اقتصادي دون التفكير في إيجاد البدائل المناسبة لمواجهة تحديات عدم استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية .

**الكلمات المفتاحية** : النفط، انهيار أسعار النفط، التنويع الاقتصادي، البدائل الإقتصادية .

***Abstract :***

*L'observateur averti de l'histoire économique découvre que les économies qui diversifient leurs sources de revenus se distinguent par de meilleures performances économiques que celles qui s'appuient sur un seul secteur pour leur développement. Cette réalité est clairement apparue après que le déclenchement de la dernière crise pétrolière, avec les dangers qui l'accompagnent pour les économies rentières comme celle de l'Algérie, a montré le lien qui existe entre la pérennité de ces économies et les fluctuations des prix du pétrole sur le marché mondial.*

*Cette situation a imposé aux pays à économie de rente de nouvelles orientations en matière de politiques et de stratégies tendant à une plus grande diversification économiques dans le but de permettre, par leur restructuration, une requalification des rôles des différents secteurs dans le développement économique.*

*Ainsi qu'il est maintenant admis que les politiques de diversification économique jouent un rôle important dans la réalisation du développement, le défi majeur pour les économies à revenu pétrolier comme l'Algérie reste de définir une nouvelle politique économique en situation d'instabilité du secteur pétrolier.*

***Mots clés** : Pétrole, Chute Des Prix Du Pétrole, Diversification Economique, Alternatives Economiques*

**مقدمـة:**

بعد مرور ما يناهز خمسة عقود عن رسم المخططات الاقتصادية الهادفة لتحقيق التنويع الاقتصادي، إلا أن النفط لا يزال بمثابة المصدر الرئيسي لتوفير الدخل وتحقيق التنمية الاقتصادية التي أصبحت من أبرز اهتمامات السلطات

الجزائرية في ظل التحديات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها، وفي هذا الإطار تعتبر سياسات التنويع الاقتصادي من أهم السيّاسات المنتهجة والرامية في مجملها لتحقيق التنمية الاقتصادية، كما تعتبر من بين أبرز التحديات التي أصبحت تواجه الاقتصاد الجزائري الذي يمتاز بكونه ريعيا من خلال اعتماده على 97% من إيرادات الجباية النفطية، والتي انخفضت بشدة في السنوات الأخيرة بفعل الانهيار الرهيب في أسعار النفط وتذبذب أسواقها العالمية، ورغم أن الجزائر كغيرها من الدول النفطية حققت فوائض مالية كبيرة في الآونة الأخيرة بفعل الانتعاش الحاصل في قطاع المحروقات، إلا أنّ تلك الفوائض لم تستغل جيدا نتيجة انعدام إستراتيجية واضحة لاستغلالها .

إن تطبيق سياسات واستراتيجيات التنويع الإقتصادي في ظل الموارد الطبيعية والفوائض المالية التي كانت متاحة بغية تشجيع الاستثمارات وتحسين أدائها محليا وأجنبيا؛ كل هذا كان بمثابة المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي والتنمية بوجه عام؛ إلاّ أنّ الانهيار الشديد الذي أصاب أسعار النفط في الآونة الأخيرة زاد من حدّة النقاشات والمطالبات بتبني سياسات التنويع الاقتصادي كآلية لمواجهة انخفاض أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري .

**طرح الإشكالية :** لمعالجة هذا البحث نطرح التساؤل التالي الذي يبلور إشكالية بحثنا :

فيما تتمثل مختلف سياسات التنويع الإقتصادي الواجب تبنيها لمواجهة انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية ؟ .

حيث ستتم معالجة هذه الإشكالية وفق المحاور التالية :

المحور الأول : النفط وأسباب انهيار أسعاره :

المحور الثاني : أثر انهيار أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري والسيناريوهات المستقبلية له ؛

المحور الثالث : إستراتيجيات التنويع الإقتصادي كآلية لتنمية الاقتصاد الوطني .

**فرضيات البحث :** وقصد الإجابة عن الأسئلة الفرعية السابقة؛ يمكن صياغة الفرضيات التالية :

1. تخضع أسعار النفط للكثير من المتغيرات التي تساهم في تذبذب أسعارها في الأسواق العالمية وبخاصة السياسية منها ؛
2. يواجه الاقتصاد الجزائري عدة تحديات كونه اقتصاد ريعي وما له من آثار سلبية على تمويل التنمية وتوفير الدخل ؛
3. يمكن تطوير الاقتصاد الوطني بتبني سياسات التنويع الاقتصادي التي تعتبر حتمية نظرا لما يمتاز به من موارد وإمكانيات ؛

**أهمية وأهداف البحث :** تتجلى أهمية البحث من أهمية الموضوع الذي ستتم تناوله؛ حيث يعتبر موضوع التنويع الإقتصادي من المواضيع التي استحوذت على فكر الباحثين في شتى المجالات؛ خاصة بعد الأزمة النفطية الأخيرة التي هزت مختلف الاقتصاديات بما فيها الريعية منها؛ والجزائر على وجه الخصوص، أمّا عن أهداف البحث؛ فإننا نسعى لتبيان أسباب انهيار أسعار النفط في الآونة الأخيرة من خلال تبيان مختلف العناصر المتحكمة في استقراره، والتطرق لآثار انهيار أسعاره على الإقتصاد الجزائري، كما سنسعى لتبيان أهم الخصائص التي يمتاز بها هذا الأخير، مع التطرق لمختلف التحديات التي تواجهه خاصة وأنّه اقتصاد ريعي وما لذلك من آثار سلبية .

**المحور الأول : النفط وأسباب انهيار أسعاره :**

يتصف النفط بكونه سلعة إستراتيجية لها من المزايا والأخطار ما يتصل به حال الشدّة والرّخاء، وهو من بين عناصر التقدير الإستراتيجي ومؤشر من مؤشرات قياس تقدم وتطور الدول، حيث تتجلى أهميته في كونه من أهم مصادر الطاقة .

1. **النفط وأصل تكوينه :** النفط الخام أو البترول مصطلح يستعمل للدلالة على مزيج من البنتانات والهيدروكربونات الثقيلة (مركبان كيميائيان يحتويان على الكربون والهيدروجين) التي تستخلص من مخازن النفط الخام، وعند تواجد البنتانات والهيدروكربونات في مخازن الغاز الطبيعي تعرف باسم المتكثف الذي يعامل على أنه نفط، كما يمكن أن تنتج مخازن النفط هيدروكربونات سائلة خفيفة مثل البروبان والبوتان[1]، ويتكون النفط من بقايا مواد عضوية نباتية وحيوانية عاشت وماتت بالبحار والمحيطات ثم دفنت بين الصخور، ونتيجة تعرضها للضغط والحرارة وتفاعل البكتيريا معها على مدار ملايين السنين تحولت إلى مواد هيدروكربونية[2] .
2. **قياس النفط :** يقاس النفط عادة بالطن المتري، إنّما القياس الشائع لإنتاجه هو عدد البراميل يوميا أو عدد الأطنان المترية سنويا، ولكون البرميل مقياس للحجم والطن مقياس للوزن؛ فلا توجد علاقة دقيقة بينهما، حيث أن النفط الخام يختلف وزنه باختلاف نوعه، ولكن القاعدة أنّ كل 7.33 برميل تعادل طنا واحدا، وأنّ إنتاج برميل واحد في اليوم يعادل 49.8 طن متري سنويا .
3. **موقع النفط من مزيج الطاقة العالمية** : يعتبر النفط أهم مورد والأكثر استخداما على المستوى العالمي، إذ يمثل الحصة الأكبر من إنتاج الوقود التجاري العالمي، والجدول التالي يبين توزيع إجمالي الإحتياطات المؤكدة من النفط لدول مختارة :

الجدول رقم 1 : توزيع إجمالي الإحتياطات المؤكدة من النفط لدول مختارة (الوحدة : ألف مليون برميل) :

| البيان | نهاية 1994 | نهاية 2004 | نهاية 2014 | البيان | نهاية 1994 | نهاية 2004 | نهاية 2014 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الجزائر | 10.0 | 11.8 | 12.2 | الولايات المتحدة الأمريكية | 29.6 | 29.3 | 48.5 |
| ليبيا | 22.8 | 39.1 | 48.4 | كندا | 48.1 | 179.6 | 172.9 |
| نيجيريا | 21.0 | 35.9 | 37.1 | المكسيك | 49.8 | 14.8 | 11.1 |
| المملكة العربية السعودية | 261.4 | 264.3 | 267 | فنزويلا | 64.9 | 79.7 | 298.3 |
| الإمارات العربية المتحدة | 98.1 | 97.8 | 97.8 | البرازيل | 5.4 | 11.2 | 16.2 |
| الكويت | 96.5 | 101.5 | 101.5 | روسيا الإتحادية | 115.1 | 105.5 | 103.2 |
| العراق | 100.0 | 115.0 | 150.0 | النرويج | 9.7 | 9.7 | 6.5 |
| إيران | 94.3 | 132.7 | 157.8 | أستراليا | 3.8 | 3.9 | 4.0 |
| دول OCDE | 148.4 | 244.4 | 248.6 | الصين | 16.3 | 15.5 | 18.5 |

[1] جون روبيرتس، مقدمة لصناعة النفط : منهج مفتوح للتعريف على أساسيات صناعة النفط، ص : 3، انظر الموقع الإلكتروني التالي : www.openoil.net/wp/wp-content/uploads/2012/01/Unit-0-reading-material-v2-ar1.pdf، تاريخ الاطلاع : 2016/02/18 .

[2] بن عزة محمد، شليل عبد اللطيف، تنامي قطاع النفط وتأثيره على معادلة التنويع الاقتصادي (واقع قطاع المحروقات وجهود تنمية قطاع خارج المحروقات ونسبة التأثير في معدل النمو الاقتصادي في الجزائر)، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول : البيئة المؤسساتية، سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي في الجزائر، قسم العلوم الاقتصادية والتجارية، ملحقة مغنية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 24-25 نوفمبر 2014، ص : 3 .

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| دول غير OCDE | 969.5 | 1121.8 | 1451.5 | الهند | 5.8 | 5.6 | 5.7 |
| دول OPEC | 778.9 | 918.8 | 1216.5 | إندونيسيا | 5.0 | 4.3 | 3.7 |
| دول غير OPEC | 216.0 | 324.1 | 341.7 | المجموع العالمي | 1118.0 | 1366.2 | 1700.1 |

Source : BP Statistical Review Of World Energy, June 2015, Available On The Following Website : www.bp.com/statistical review/2015, visit : 18/02/2016 .

نلاحظ من خلال الجدول السابق تطور إجمالي الإحتياطات المؤكدة من النفط لعينة من الدول خلال سنوات 1994، 2004 و2014، فعلى سبيل المثال بلغ الإحتياطي المؤكد في الجزائر مع نهاية سنة 1994 حوالي 10 آلاف مليون برميل؛ ليرتفع لحدود 11.8 ألف برميل سنة 2004 ثم 12.2 ألف برميل نهاية 2014، كما قدر ذات الإحتياطي بـ 261.4 ألف مليون برميل في المملكة العربية السعودية سنة 1994 باعتبارها أكبر ممول للنفط على المستوى العالمي، ثم ارتفع إلى حدود 264.3 ألف مليون برميل سنة 2004 ثم إلى 267 ألف مليون برميل مع نهاية سنة 2014، أمّا على المستوى العالمي فقد بلغ ذات الإحتياطي حوالي 1118 ألف مليون برميل سنة 1994؛ ثم إلى 1366.2 ألف مليون برميل سنة 2004 ثم إلى 1700.1 ألف مليون برميل مع نهاية سنة 2014؛ لتتجلى من خلال كل هذا التحليل المكانة التي يحتلها النفط في الاقتصاد العالمي .

4. **تطور أسعار النفط خلال الفترة 2001 -2016 :** يمكن من خلال الجدول التالي تبيان التطور الحاصل في أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال الفترة 2001-2016 :

الجدول رقم 2 : تطور أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال الفترة 2001-2016 :

| السنوات | السعر | السنوات | السعر | السنوات | السعر | السنوات | السعر |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2001 | 23.12 | 2005 | 50.64 | 2009 | 61.06 | 2013 | 105.87 |
| 2002 | 24.36 | 2006 | 61.08 | 2010 | 77.45 | 2014 | 104.61 |
| 2003 | 28.10 | 2007 | 69.08 | 2011 | 107.46 | 2015 | 49.49 |
| 2004 | 36.05 | 2008 | 94.45 | 2012 | 109.45 | 2016 | 27.19 |

Source : Organization Of The Petroleum Exporting Countries, OPEC Basket Price, Available On The Following Website : www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/40.htm, visit : 18/02/2016

والشكل البياني الموالي يمثل ترجمة للبيانات المقدمة في الجدول السابق :

الشكل 1 : تطور أسعار النفط خلال الفترة 2001 -2016 :

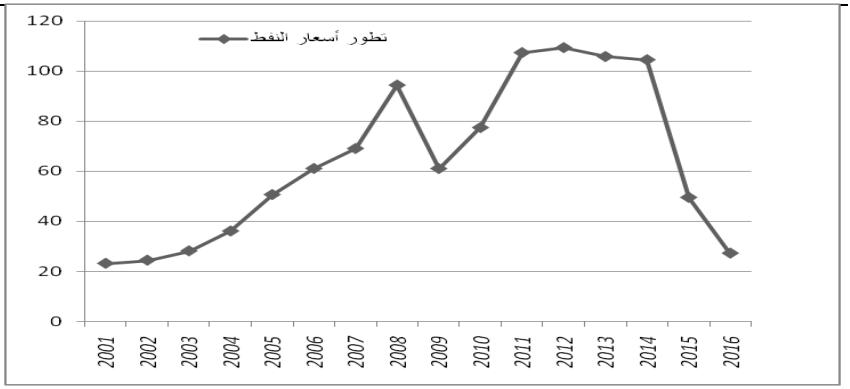


Source : Organization Of The Petroleum Exporting Countries, OPEC Basket Price, Available On The Following Website : www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/40.htm, visit : 18/02/2016

من خلال الجدول والشكل السابقين؛ نلاحظ أن أسعار النفط قد شهدت تذبذبا خلال الفترة الذكورة، حيث أنّ سعر البرميل ناهز 23.12 دولارا سنة 2001؛ ثم بدأ السعر يرتفع تدريجيا ليصل إلى 94.45 دولار سنة 2008؛ وهي فترة تزايد مستمر، ومع اندلاع أزمة الرهن العقارية وانتشارها على المستوى العالمي في ذات السنة بدأت الأسعار تنخفض تدريجيا لتصل لـ 61.06 دولار أواخر سنة 2009، ثم ارتفعت إلى 77.45 دولار للبرميل سنة 2010 بفعل التعافي الحاصل في الإقتصاد العالمي ككل، لتبقى وتيرة الأسعار في ارتفاع خلال سنوات 2011 و2012 ثم انخفاض سنوات 2013 و2014، ولكن في نهاية سنة 2015 انخفض سعر البرميل إلى حدود 49.49 دولار ثم إلى متوسط 27.19 دولار للبرميل سنة 2016 (فيفري 2016) .

5. **العوامل المؤدية لانهيار أسعار النفط** : إنّ الإعتقاد بأنّ موقف السعودية المتمسك بمستويات الإنتاج♦ وسياسة منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" المتحكمة في ثلث سوق النفط العالمي هما السببان الرئيسيان وراء انهيار الأسعار هو اعتقاد خاطئ، إذ توجد عدّة أسباب تضافرت فيما بينها خلال مدة قصيرة لتنتهي بهذا الانهيار الحاد في الأسعار، وتتمثل تلك الأسباب فيما يلي[3] :

- **السبب الأول** : يمكن اعتباره السبب الرئيسي والأهم وراء هبوط أسعار النفط، حيث اتخذ الفيدرالي الأمريكي في أكتوبر 2014 قرارا بالخفض التدريجي في برنامج التيسير الكمي● ممّا أدى لارتفاع تدريجي في سعر صرف

♦ لا يمكن اعتبارها سببا في انهيار أسعار النفط، لكنها تعتبر الدولة الأقدر على الصمود في ظل هذه المستويات المتدنية للأسعار، فهي الأفضل حالاً مقارنة بالدول النفطية الأخرى خاصة روسيا وإيران اللتين عانتا من وضع اقتصادي مزري نتيجة انهيار الأسعار، كما أفسد هذا الوضع على إيران عدّة مكاسب كانت ستجنيها بعد رفع العقوبات عنها باعتبار أسعار النفط في السوق العالمية اليوم أقل من أسعار المهرب منه الذي كانت تبيعه إيران في السوق السوداء .

[3] محمد عايش، أسباب انهيار أسعار النفط، مقال على الموقع التالي : www.albawaba.com/ar/794846 ، تاريخ الإطلاع : 2016/02/18.

● كانت الو.م.أ طيلة أربع سنوات خلت تضخ في الأسواق بموجب هذا البرنامج 85 مليار دولار شهرياً في الأسواق، ثم قررت وقفاً تدريجياً لهذا البرنامج .

الدولار وهبوط تدريجي في أسعار النفط، الذهب، الفضة والعديد من السلع والمعادن النفيسة؛ وهذا بطبيعة الحال يُفسر لماذا هبط الذهب بنسبة 10% خلال سنة 2015، وانخفضت الفضة بنسبة 19.5% خلال ذات السنة، بينما هبط البلاتين بنسبة 12%.

- **السبب الثاني** : تمثل طفرة النفط الصخري التي شهدتها أمريكا وكندا، إضافة إلى التحولات الإستراتيجية في السياسة النفطية الأمريكية أسباباً موجبة لانخفاض أسعار النفط، حيث أن أمريكا باعتبارها أكبر اقتصاد في العالم هي في نفس الوقت أكبر مستهلك للنفط وأكبر مستورد له في العالم، حيث كانت إلى وقت قريب تستورد من السعودية فقط ما يعادل 1.6 مليون برميل يومياً، لكن هذا الأمر تغير تدريجياً؛ فتفوقت عليها الصين في ديسمبر 2014 من حيث واردات النفط، وهي حالة غير مسبوقة في التاريخ، ممّا يدل على أنّ السوق النفطية العالمية تشهد تحولات كبيرة وجذرية، من حيث أنّ النفط الخليجي يتجه شرقاً نحو آسيا، وليس غرباً نحو أمريكا وأوروبا، وهو ما يُفسر أيضاً تراجع حركة مرور السفن في قناة السويس .
- **السبب الثالث** : يعتبر الصين ثاني أكبر اقتصاد عالمي وأحد أكبر مستهلكي ومستوردي النفط، وقد ألقى على العالم بأخبار سلبية خلال الفترة القليلة الماضية من خلال حالة الركود التي لحقت به وما لها من تأثير مباشر على أسعار النفط، إضافةً إلى ذلك؛ تشير التوقعات إلى احتمال تسجيل الصين معدل النمو الأدنى منذ عدّة سنوات ليصل إلى 7% أو حتى أدنى من ذلك، كل هذا يزيد من التأثير السلبي على النفط الخام .
- **السبب الرابع :** إنّ رفع العقوبات الغربية عن إيران يعني أن أسواق النفط بانتظار زيادة في المعروض بنحو مليون برميل يومياً وربما أكثر من ذلك، إذ يسود الاعتقاد أن ما كانت إيران تنجح في تهريبه وبيعه في السوق السوداء أقل بكثير من طاقتها الإنتاجية، وهو ما يعني أن السوق أمام مليون برميل أو أكثر من النفط الإيراني، الأمر الذي شجع السوق على المضي في الاتجاه الهابط منذ إبرام الاتفاق النووي بين القوى الغربية وإيران في 2015/04/02 وحتى نهاية العام .
- **السبب الخامس :** لقد جاء قرار منظمة الأوبك نهاية سنة 2014 ونهاية 2015 ليزيد من حدّة أزمة النفط وتدهور الأسعار، حيث تمسكت المنظمة بمستويات الانتاج الراهنة للحفاظ على الحصة السوقية أمام تعنت الدول خارج المنظمة وعدم تعاونهم في هذا المجال؛ خاصة روسيا، فهوت الأسعار أكثر، ورغم أن تراجع الأسعار يعني هبوط إيرادات المنتجين وخسارة اقتصادياتهم، إلاّ أنّ الاعتقاد السائد هو أن سياسة المنظمة في محلها .

إنّ التمعن في العوامل المؤدية لانهيار أسعار النفط يؤدي بنا لاستنتاج أن الهبوط لن يكون بفعل البترول وحده، بل هي عوامل أدت وتؤدي إلى تراجع جماعي في أسواق السلع، يتوقع أن يليها هبوط وربما أزمة أو انهيار في بورصات الأسهم والسندات .

**المحور الثاني : أثر انهيار أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري والسيناريوهات المستقبلية له :**

1. **تطور الإقتصاد الجزائري** : يمكن تقسيم المراحل التي مرّ بها الإقتصاد الجزائري منذ الإستقلال إلى يومنا هذا إلى المراحل التالية :

- **مرحلة الانتظار (بعد الاستقلال مباشرة) :** وتمتد من سنة 1962 إلى سنة 1966، وتميزت بعدة مشاكل مرتبطة بتسيير الجهاز الإنتاجي نتيجة رحيل المعمرين الأوروبيين، مما نتج عنه نشوء قطاعات مسيرة من طرف

العمال مع وجود قطاع خاص في مجال الصناعة، الفلاحة والتجارة؛ و تعتبر هذه العملية أول تجربة تصحيحية للاقتصاد رغم عدم توفر نموذج وطني للتنمية[4].

- **مرحلة تبني سياسة التصنيع الاقتصادي :** وتمتد من سنة 1967 إلى ثمانينات القرن الماضي؛ وذلك بإرساء صناعات قاعدية تسمح بتحقيق نمو اقتصادي مستدام ومتسارع وتحقيق تنمية شاملة، حيث تم تبني مجموعة من المخططات التنموية (المخطط الثلاثي الأول 1967-1969، المخطط الرباعي الأول 1970-1973، المخطط الرباعي الثاني 1974-1977)، وبلغ متوسط معدلات النمو خلال هذه الفترة 7%؛ وقد كانت هذه المخططات تهدف لبناء الإقتصاد الوطني على أساس إنشاء شركات وطنية كبيرة تحتكر السوق الوطنية، غير أنّ عدة سلبيات نتجت هذه الفترة كظهور الممارسات البيروقراطية، زيادة كبيرة في عدد العمال وعدم وجود توازن في حجم الاستثمارات؛ والتي ظلت تنخر الإقتصاد الوطني وتعطل مسيرة تنميته .
- **مرحلة التعديل الهيكلي :** مع انهيار أسعار النفط في سنة 1986 هز الإقتصاد الجزائري أكبر خلل في ميزانية الدولة وميزان المدفوعات، فقد عانى من خلل هيكلي كبير ولم يستطع التقويم والتعديل؛ فتعثر مرة أخرى أداؤه وأصبحت معدلات النمو تتسم بالسلبية مما دفع بكثير من المؤسسات نحو الإفلاس؛ أو إعادة تقسيمها إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة كمحاولة لإعطائها دافع للنهوض، وبغية تنويع القاعدة الاقتصادية تبنت السلطات الجزائرية برنامجا شاملا للتعديل الهيكلي مسّ مختلف جوانب السياسة الاقتصادية الكلية (السياسة النقدية، السياسة المالية وسياسة الصرف الأجنبي، وتعديلات هيكلية هدفت لتعميق التجارة الخارجية، ميزان المدفوعات، نظام الصرف والأسعار لتدعيم الاستقلالية المالية والاقتصادية للمؤسسات العمومية و البنوك) .
- **مرحلة الإصلاحات الاقتصادية :** والتي تمتد من سنة 1992 إلى غاية سنة 1999، حيث تميزت هذه المرحلة بعدم الاستقرار السياسي، الاقتصادي والأمني، وقد شهدت معدلات النمو خلالها تحسنا مقارنة بما سبق، إذ كان يقدر بـ -2,2% و-0,9% لسنتي 1993 و1994 على التوالي، ليرتفع سنة 1995 إلى 3,9%، ثم إلى 4% سنة 1998، ثم إلى 4.6% سنة 1999؛ وذلك بسبب ارتباطه بعوامل خارجية لا يمكن التنبؤ بها (أسعار النفط، الظروف المناخية بالنسبة للقطاع الفلاحي، إضافة للركود الحاصل في القطاع الصناعي وعدم مساهمته في دفع معدلات النمو الاقتصادي) .
- **مرحلة الإنعاش الاقتصادي :** وتمتد هذه الفترة من سنة 2000 إلى سنة 2014، حيث تم إطلاق برامج الإنعاش الاقتصادي؛ والذي خصصت له مبالغ مالية ضخمة لم يسبق لها مثيل، فقد ارتفعت نسبة الإنفاق العمومي من الناتج المحلي الخام من 28.3% سنة 2000 إلى 34.87% سنة 2003، و قد تم انتهاج سياسة مالية تمويه ذات طابع كنزي تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى، والتي ساهمت بشكل ملحوظ في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، وقد تضمنت هذه السياسة ثلاثة برامج رئيسية ممثلة في[5] :

[4] كربالي بغداد، نظرة عامة عن التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 8، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2005، ص :03.
[5] بوفليح نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2012، ص- ص : 252 – 255، بتصرف .

- **برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)** : الذي خصص له 525 مليار دج، وتمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية والفلاحية، كما خصص لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، النقل، تحسين المستوى المعيشي وتنمية الموارد البشرية بغية تحقيق التنمية المحلية، وقد اعتبر هذا البرنامج كأداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها البلاد قصد إنشاء محيط ملائم للاندماج في الاقتصاد العالمي، حيث تميز بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية ؛
- **البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2005-2009):** وقد خصص لهذا البرنامج حوالي 4200 مليار دج، وقد تم تقسيمه لخمسة برامج فرعية تتعلق بتحسين الظروف المعيشية، تطوير الهياكل القاعدية، لدعم التنمية الاقتصادية، تطوير الخدمة العمومية وتطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال، ومن بين النتائج المتوصل إليها نذكر [6]:
  - استثمار إجمالي بـ 46 مليار دولار ؛ ممّا سمح بتحقيق معدل نمو مستمر متوسط بـ 3.8% للسنوات الخمس ؛
  - تراجع معدلات البطالة وإنجاز آلاف المنشآت القاعدية، إضافة لبناء وتسليم 700.000 مسكن .
- **البرنامج الخماسي (2010-2014) :** وقدر خصص لهذا البرنامج 21214 مليار دج، حيث قسّم إلى ثلاثة برامج رئيسية هي ؛ برنامج تحسين ظروف معيشة السكان، برنامج لتطوير الهياكل القاعدية وبرنامج لدعم التنمية الاقتصادية .

2. **خصائص الاقتصاد الجزائري :** يتصف الاقتصاد الجزائري بعدة خصائص سلبية ساهمت في إضعافها، ويمكن إجمالها فيما يلي[7] **:**

- **اقتصاد مديونية** : اهتمت السياسات الاقتصادية بإدارة أزمة المديونية بعد بلوغ الديون العمومية 2500 مليار دج سنة 2000 ؛
- **اقتصاد ريعي** : من خلال اعتماده على استخراج النفط وتصديره، وهو ما يمثل إستراتيجية استنزافية للثروة النفطية على حساب إستراتيجية التصنيع ما جعل الاقتصاد الجزائري رهين تذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية .
- **اقتصاد تطورت فيه آليات الفساد** : والتي أضحت تؤثر على حركية النشاط الاقتصادي ومجالاته، مما قلّص من نجاعة وكفاءة السياسة الاقتصادية وتعطيل المنظومة القانونية والتشريعية الاقتصادية، فازداد حجم الاقتصاد الموازي وازدادت معه صعوبة التحكم فيه، مما أدى لإضعاف قدرة الدولة المؤسسية وزعزعة عنصر الثقة فيها .

3. **أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري :** تتجلى أهمية النفط في الإقتصاد الجزائري في كونه[8] :

---

[6] عبد الرؤوف عبادة، عبد الغفار غطاس، أثر تذبذب سعر النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر، جامعة ورقلة، 2011، ص- ص : 4 – 5 .

[7] حاكمي بوحفص، دراسة تحليلية للبدائل التنموية في الجزائر وحتمية التنويع الاقتصادي، الملتقى الوطني حول: البيئة المؤسساتية، سياسات الإصلاح والتنويع الإقتصادي في الجزائر، قسم العلوم الإقتصادية والتجارية، 24-25 نوفمبر 2014، ملحقة مغنية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، ص:5 ،بتصرف .

[8] حيدوشي عاشور، مولاي بوعلام، إدارة العائدات النفطية في الاقتصاد الجزائري وأثرها على سلوك بعض متغيرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة 2000-2013، اليوم الدراسي الموسوم :"نحو إستراتيجية جديدة للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تراجع أسعار النفط"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، ص : 7، بتصرف .

- المصدر الرئيسي للعملة الصعبة؛ كونه يمثل حوالي 97% من إيرادات الدولة جراء تصديره، إضافة لتغطيته للقروض الخارجية .
- مصدر لإيرادات الميزانية من خلال الجباية البترولية مما يسمح بتحقيق معدلات استثمار عالية وبالتالي إنعاش الاقتصاد الوطني ؛
- المساهمة في إنشاء وحدات صناعية والتموين بالتجهيزات اللازمة وفي التحويلات البتروكيميائية، كما يمكن استعماله كمادة أولية وسيطية في الكيمياء العضوية لتكرير البترول الذي يوفر قائمة من المنتجات النهائية كالبنزين والزيوت .... وغيرها ؛
- مصدر للطاقة في السوق الداخلي عن طريق استهلاك الغاز الطبيعي والكهرباء، إضافة للاستهلاك الصناعي ؛
- مصدر للمنتجات البلاستيكية والأسمدة الضرورية للزراعة والصناعات البتروكيميائية المختلفة .

4. **السيناريوهات المستقبلية للاقتصاد الجزائري :** يمكن تصور ثلاث سيناريوهات مستقبلية محتملة وفق نظرة استشرافية ترتكز على معدل إنشاء المؤسسات، النمو الديموغرافي، الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج وغيرها، وهي متمثلة في السيناريوهات التالية [9]:

- **سيناريو تخلف الاقتصاد :** إنّ استمرار تبني سياسات اقتصادية ظرفية لتسيير الأزمات الحادثة بين الفينة والأخرى؛ إضافة لضخ أموال في اقتصاد غير فعال، غير مهيكل وغير كفؤ من شأنه أن يؤدي للفشل في تحقيق التنمية؛ حيث أنّ مواصلة التسيير السيئ للمؤسسات العمومية مع غياب التكوين وانعدام تأهيل للموارد البشرية من شأنه أن يؤدي لانخفاض الإنتاجية والاعتماد أكثر على الاستيراد، ووفق سيناريوهات وكالة الطاقة الدولية فإنّ الجزائر تواجه خطر تدني أسعار النفط مستقبلا، كما أنه على الجزائر ترك احتياطي للأجيال القادمة لتلبية احتياجاتهم المحلية، دون إهمال الارتفاع المكن في عدد السكان مستقبلا، والذي سيؤدي لزيادة سقف المطالب الاجتماعية والاقتصادية، وفي ظل كل هذا ستجد السلطات نفسها عاجزة أمام تمويل هذه المطالب نتيجة انهيار أسعار النفط، ما يؤدي لزيادة كل من معدلات البطالة، معدلات التضخم وارتفاع حجم المديونية ؛
- **السيناريو العادي :** يكمن الاختلاف الوحيد بين هذا السيناريو والذي سبقه في سوق الطاقة العالمي؛ إذ من الممكن أن يؤدي زيادة الطلب على الطاقة لامتصاص الزيادة في العرض، أمّا على المستوى المحلي؛ فإن أية اكتشافات جديدة لاستغلال الطاقة المتجددة ستواجه انخفاضا في الطاقة التقليدية مما يسمح للدولة بتوفير مصادر كافية لتمويل موازنة عادية مع المواصلة في سياسة الإنعاش والمحافظة على ثبات مؤشرات العمل، السكن، الصحة (بمعنى البقاء في نفس السيناريو الذي نعيشه حاليا) .
- **سيناريو تقدم الاقتصاد :** لا يرتبط هذا السيناريو بالسوق العالمي للطاقة؛ وإنما بالقرارات المحلية أين تتوفر سنوات قليلة لتحقيق ذلك، وعلى صناع السياسات العامة اتخاذ قرارات للقيام بتغيير جذري في الوسائل والطرق ووضع مخطط جديد يأخذ بعين الاعتبار عوامل النجاح وشروط التطور؛ مع توجيه الأفراد لتحقيق

[9] LAMIRI Abdelhak, la décennie de la dernière chance- émergence ou déchéance de l'économie algérienne ?, Edition chihab, Algérie, 2013, p-p : 86-90.

هدف واحد يحفزهم على العمل الجاد متمثلا في الوصول لبناء جزائر نامية سنة 2025 وجزائر متقدمة سنة 2050، ويتطلب الأمر حينها إستراتجية نمو تحقق مساهمة كل المواطنين في ذلك .

5. **شروط الخروج من دائرة الاقتصاد الريعي** : للخروج من دائرة الاقتصاد الريعي يجب توفير جملة من الشروط متمثلة في[10] :

- **تبني الحكم الراشد والعمل على حوكمة الإدارة** : عن طريق تحديث الإدارة الجبائية وتدعيم آليات الرقابة الجبائية والجمركية والتنسيق وتبادل المعلومات مع مختلف الهيئات والإدارات ذات الصلة بالنشاط التجاري والاقتصادي، والتحكم أكثر في دواليب النشاط التجاري والاقتصادي عن طريق إيجاد وسائل كفيلة بالوصول إلى المعلومة الاقتصادية، فحوكمة الإدارة سواء كانت عامة أو محلية لا تتم إلاّ باعتماد المساءلة وتبني الشفافية وإقرار المشاركة في صناعة القوانين والقرارات الاقتصادية ؛
- **تأهيل المؤسسات الاقتصادية وفق المقاربات الاقتصادية الدولية** : وذلك بواسطة اكتساب القدرة على التعامل مع سوق مفتوح لا تتوفر فيه أسباب الحماية والدعم الذي اعتادت عليه في السابق؛ وكذا الانتقال من أساليب الإدارة التقليدية إلى أساليب الإدارة الفعالة والإستراتيجية؛ والاهتمام بوظيفة البحث والتنمية والتطوير، إضافة إلى تبني وتطوير التحالف الاستراتيجي كاختيار بديل ومهم بغية النمو والبقاء والتوسع، والتحكم في مفهوم إدارة الجودة والتحكم في أساليب التسويق الحديثة وإدارة المعلومات بشكل جيد؛ وحتمية تطبيق مبدأ حوكمة الشركات في المؤسسات الاقتصادية سواء كانت عمومية أو خاصة ؛
- **رفع الناتج المحلي الإجمالي** : وهو من أهداف السياسة الحكومية التي يمكن تحقيقها على نحو مستدام وعلى المدى الطويل بتوافر مجتمع متعلّم تتوفر فيه خدمات صحية متطورة وقدرة على استيعاب الأجيال القادمة في وظائف حيوية ضمن قطاعات ابتكاريه عالية الإنتاجية والاعتماد على المعرفة والتكنولوجيا، فالنمو ينبغي أن يكون لب التنمية في كافة استراتيجيات الدولة التي تدور حولها جهود تخفيض أعداد الفقراء وتوسيع مشاركة المواطنين في شؤون الحكم وتحسين الإدارة الحازمة التي تجعل النمو يزدهر ؛
- **العمل على تنويع الاقتصاد الوطني** : عن طريق تنويع القاعدة التصديرية بإيجاد الاستراتيجيات الكفيلة بذلك كالاستراتيجية السياسية، استراتيجية تفعيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستراتيجية التأهيل المقاولاتي والعمل على الاستفادة من تجارب البلدان الأخرى في تنمية صادراتها، فمستقبل الاقتصاد الجزائري مرتبط بمدى قدرته على صناعة خيارات بديلة عن النفط .

**المحور الثالث :** إستراتيجيات **التنويع الإقتصادي كآلية لتنمية الاقتصاد الوطني :**

تلعب سياسات التنويع الإقتصادي دورا هاما في تحقيق التنمية الإقتصادية؛ إضافة إلى كونها من بين أهم التحديات التي تواجه الإقتصاديات الريعية؛ وبخاصة الجزائر منها، وهذا في ظل التذبذبات الحاصلة في أسعار النفط على المستوى العالمي .

1. **ماهية التنويع الإقتصادي :** يتطلب تحقيق التنمية الإقتصادية اعتماد على سياسات التنويع الإقتصادي تبني تحولات هيكلية تهدف لتكوين قاعدة اقتصادية متينة، متنوعة ومتكاملة تستجيب للتغيرات الهيكلية في نمط

[10] ذياب محمد، بوزيدي حمزة، سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي في الجزائر بين الانجازات والتحديات، اليوم الدراسي : "نحو إستراتيجية جديدة للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تراجع أسعار النفط"، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير،جامعة البويرة،04-05 ماي 2015،ص:4،بتصرف .

الإنتاج المستقبلي والتكيف مع متطلبات التنمية بما يولّد طاقة إنتاجية بديلة، كما توفر الحاجات الأساسية للمجتمع وتحسن مستوى معيشته وتحرر اقتصاده من التبعية .

- **تعريف التنويع الإقتصادي** : يتضمن التنويع الإقتصادي تنويع مصادر الدخل، توسيع القاعدة الإنتاجية، وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي بما يخلّص الإقتصاد من مخاطر الإعتماد على هيمنة مادة أولية أو سلعة واحدة بتبني أسلوب متوازن للتنمية الإقتصادية يرتكز على تكامل مدروس بين مختلف القطاعات[11]، أو هو استغلال كافة الموارد وطاقات الإنتاج المحلية بما يحقق تراكم في القدرات الذاتية وقدرة على توليد موارد متجددة وبلوغ مرحلة سيطرة الإنتاج المحلي على السوق الداخلي، وفي مراحل متتالية تنويع الصادرات وبالتالي سد منابع التخلف والتبعية والاعتماد على الخارج .
- **مستويات التنويع الإقتصادي** : يمكن التعرض إلى مستويين هامين للتنويع الإقتصادي يتمثلان في[12] :

➢ **تنويع الإنتاج :** والذي يتحقق تقرر مؤسسة ما إنتاج سلعة جديدة دون التخلي عن المنتجات السابقة، كما يمكن أن يتحقق بالاندماج مع مؤسسات أخرى تعمل في ذات الصناعة ولكنها تنتج منتجات أخرى، إلاّ أنّه لا يمكن اعتباره الوسيلة الوحيدة لتحقيق التنويع، مع وجود صلات وثيقة بين المنتجات الحالية التي تنتجها المؤسسة والمنتجات الجديدة التي ترغب في إنتاجها، أي التي ترغب في تنويع إنتاجها معها، كالتشابه في الخصائص التكنولوجية المرتبطة بالإنتاج أو التشابه في عملية التسويق أو التشابه في الخبرة اللازمة لإجراء البحوث المرتبطة بالمنتجات .

➢ **تنويع التجارة الخارجية :** يرتبط الحديث عنها بتحليل هيكلها السلعي للواردات والصادرات؛ أين يمكن معرفة مدى الاعتماد على تصدير سلعة واحدة بقياس نسبتها لإجمالي الصادرات ودراسة طبيعة هذه السلعة، كما أنّ شدة الإعتماد ستؤثر في إمكانية تحقيق التنمية الإقتصادية، فتنويع هيكل الصادرات سيكون حلا أمثليا لاستمرارها؛ كما أن شدّة التنوع في تركيبة الواردات وعدم التركيز على نوع أو مجموعة محددة سيوثر على مسار التنمية الإقتصادية ويفقدها استقلاليتها، لذلك فإن تنويع الواردات قد يعني تقليل أصنافها عكس الصادرات، وذلك بأن يلغي البلد المعني من قائمة البضائع المستوردة أبوابا ثم تدريجيا أصنافا أخرى من المنتجات؛ وعوضا عن ذلك تم التركيز على المنتجات الصناعية ذات التكنولوجيا العالية والمعقدة .

مما سبق يمكن اعتماد العناصر الرئيسية التالية التي تبلور تصور مفاهيمي خاص بالتنويع الإقتصادي :

- يحرر من الاعتماد على سلعة واحدة رئيسية ؛ كم يعتبر بمثابة عملية تدريجية لتنويع مصادر الدخل ؛
- عملية نسبية لتحول الإقتصاد الوطني ؛ إضافة إلى كونه عملية تراكمية لزيادة مساهمة القطاعات في الناتج والإنتاجية ؛
- عملية مرادفة للتنمية الإقتصادية، بالإضافة إلى توسيع المشاركة في جهود التنمية ؛

[11] ممدوح عوض الخطيب، أثر التنويع الإقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي، المجلة العربية للعلوم الإدارية ، الرياض، المجلد 18، العدد 2، ص-ص : 203–231، بتصرف .

[12] قاسم محمد فؤاد، محددات التنوع الإقتصادي في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول : البيئة المؤسساتية، سياسات الإصلاح والتنويع الإقتصادي في الجزائر، قسم العلوم الإقتصادية والتجارية، 24-25 نوفمبر 2014، ملحقة مغنية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، ص - ص : 3-8، بتصرف .

2. **قواعد وأهداف التنويع الإقتصادي** :

- **قواعد التنويع الاقتصادي :** للتنويع الإقتصادي قواعد أساسية يمكن صياغتها فيما يلي[13] :

➢ **القاعدة الأولى** : تعتمد على الفوائض التي يمكن من خلالها تنويع الإقتصاد أو القطاع أو النشاط الإقتصادي ؛

➢ **القاعدة الثانية** : قاعدة الموارد وتنصرف لمدى توفر الموارد المادية، البشرية والتقنية التي تحقّق مستوى التنويع الفاعل والحقيقي .

- **أهداف التنويع الإقتصادي** : ترمي سياسات التنويع الإقتصادي لتحقيق عدة أهداف من ضمنها[14] :

➢ زيادة معدلات النمو الإقتصادي بزيادة فرص الإستثمار وتقليل المخاطر المرتبطة بها، حيث أنّ توزيع الإستثمار على عدة نشاطات كفيل بتقليل المخاطر الإستثمارية الناتجة عن تركيز الإستثمارات في عدد قليل منها ؛

➢ إن انخفاض أسعار أو الطلب على المنتج الذي يرتكز عليه اقتصاد ما كفيل بتعريض الهيكل الإنتاجي لعدة مخاطر، لذلك فإن تنويع مصادر الدخل بتنويع مصادر الإنتاج يقلل من سلبيات الاعتماد على منتج واحد فقط ؛

➢ تعتمد بعض الدول التي تتسم بضعف تنوع اقتصادها على تصدير منتج واحد أو عدد محدود منها، فعند انخفاض أسعار المنتجات المصدرة تنخفض العوائد مما يؤدي لإضعاف إمكانية الدولة في تمويل التنمية الإقتصادية ؛

➢ تقوية العلاقات التشابكية بين القطاعات الناتجة عن التنويع الإقتصادي مما ينجر عنه عديد التأثيرات الخارجية في الإنتاج التي تنعكس إيجاباً على النمو الإقتصادي[15] ؛

➢ إنّ ضعف التنويع الإقتصادي الناتج عن تركز الإنتاج في عدد معين من المنتجات إلى تذبذب مستويات الناتج المحلي الإجمالي؛

➢ توليد الفرص الوظيفية ومنه زيادة دخول عوائد عناصر الإنتاج واستقرارها مما يزيد من القيمة المضافة المتولدة قطاعياً ومحلياً ؛

➢ إن ارتفاع درجة التنويع الإقتصادي ستؤدي لتطور معدلات النمو عبر الزمن وتحقيق التنمية المستدامة .

3. **المحدّدات الرئيسية للتنويع الإقتصادي :** هناك بعض المحددات الرئيسية للتنويع الإقتصادي نوردها فيما يلي :

- **الحوكمة** : والتي تعتبر شرطا أساسيا لبناء بيئة مواتية للتنويع الإقتصادي، حيث ينطوي هذا الأخير على تصميم وتنفيذ سياسات هادفة لتعزيز القطاعات الناشئة والتأكد من إمكانية تطويرها في بيئة تسمح لها بالازدهار وزيادة مساهمتها في الاقتصاد الوطني، فعلى المستوى الإقليمي يجب أن يكون هناك كفاءة في التنسيق بين صناع القرار ومختلف الجهات المعنية الممثلة للبيئة الإقتصادية الإقليمية والعالمية سواء كان ذلك للقادة الوطنيين

[13] ذياب محمد، بوزيدي حمزة، مرجع سبق ذكره، ص : 4، بتصرف .

[14] طبابيية سليمة، التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية، المؤتمر العلمي الدولي حول : "التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بالشراكة مع مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو-مغاربي، جامعة فرحات عباس سطيف، 07-08 أفريل 2008، ص - ص : 15-19، بتصرف .

[15] زين العابدين عبد الله بري، التنويع المتحقق في الاقتصاد السعودي، مجلة الإدارة العامة، المجلد 42، العدد 2، ص : 15، بتصرف .

أو الإقليميين العام منهم أو الخاص، الفردي أو المؤسساتي والذين يشكلون ما يعرف بالسائقين التنفيذيين الذي يمثل الإطار العام للتنويع في الحكم، حيث يعتبر هذا الأخير جدّ مهم للتنويع الإقتصادي .

- **دور القطاع الخاص :** يمكن للقطاع الخاص أن يلعب دورا مهما في تعزيز التنويع الإقتصادي من خلال قيادة الابتكار والنشاط الإقتصادي في القطاعات غير المستغلة، حيث يمكن على سبيل المثال البحث والتطوير لأنشطة جديدة، علاوة على ذلك غالبا ما تقف الشركات الخاصة عند حدود قطاعات جديدة وبالتالي جلب الابتكار في الإقتصاد .
- **الموارد الطبيعية :** التي تعتبر من العوامل ذات القدرة على قيادة التنويع الإقتصادي لأي بلد؛ فهي غاية في الأهمية، حيث يمكن استغلالها لزيادة الصادرات والسلع المنتجة؛ من خلال إثراء هذه الأخيرة، حيث يمكن خلق قيمة إضافية من الموارد المستخرجة .
- **العوامل الإقليمية :** يعتبر التكامل الإقليمي إستراتيجية هامة لتسهيل التبادل والتجارة، ويشمل كل من إصلاح نظام إدارة الجمارك لتسهيل العمل بالنسبة لرجال الأعمال في حرية نقل بضائعهم، وتتكون أيضا في مبادرات التنمية المكانية بإعداد برامج تتمتع بنقاط لتقييم الخدمات التي تمثل عادة في عمليات التنقل عبر الحدود في شكل ممرات للنقل بصفة رئيسية .
- **النطاق الدولي :** يلعب دورا هاما بالنسبة للدول الهادفة لتنويع اقتصادياتها سواء كان على انفراد أو تكتلات اقتصادية، والتي من شأنها التأثير عليها، فالاقتصاديات العملاقة يمكنها أن تلعب دور شركاء أساسيين بالنسبة للدول الراغبة في تنويع اقتصادياتها، حيث يمكن لهذه الشراكات أن تأخذ عددا من الطرق بما في ذلك المشاريع التجارية المشتركة، اتفاقات الإستثمار والتجارة، نقل التكنولوجيا وبناء القدرات لتحسين مناخ الأعمال؛ فدورها في إيجاد أسواق موسعة للمنتجات الجديدة يأخذ أهمية خاصة لتحسين التنويع بالنسبة لهذه الدول، لكن هذا يبقى معقدا من حيث قضايا الوصول إلى أسواق جديدة وفرص تجارة دولية .
- **القدرات المؤسساتية والموارد البشرية:** تأخذ كل من الموارد البشرية والقدرات المؤسساتية استحقاقات واهتماما خاصين باعتبارها العوامل المساعدة لتسهيل سلاسة التوريد، إضافة إلى المساهمة في تحديد قدرات التنويع للدول وتحررها من التبعية للموارد الطبيعية وغيرها، فعلى المستوى المحلي تعتبر كل من القدرات المؤسساتية والتنسيق العال مفتاحا لإنشاء الأطر التنظيمية للبنية التحتية العابرة للحدود الوطنية، القواعد الجمركية وكل ما يتعلق بتحقيق الأهداف تحت إطار العضوية المتداخلة للأطراف، فالموارد البشرية مهمة لتعزيز الابتكار في اقتصاد ما .

4. **ميكانيزمات التنويع الإقتصادي :** تشمل الآليات الكفيلة بنجاح سياسات التنويع الاقتصادي المختلفة من بلد لآخر بناءا على توجهاته الإيديولوجية، التقدم الاقتصادي والاجتماعي والظروف المحلية والدولية خاصة الاقتصادية منها، والتي من ضمنها [16] :

- **إعادة الاعتبار لدور الدولة التنموي :** تعتبر الدولة تنموية إذا استطاعت إطلاق عملية تنموية متواصلة غير مقتصرة على معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي الإجمالي، وإنما تحدث تحولات جذرية في هيكل الإنتاج المحلي،

[16] طبابيبة سليمة، مرجع سبق ذكره، ص –ص : 15-19، بتصرف .

وفي علاقاتها بالاقتصاد الدولي، وانطلاقا من ذلك تأكد الدور الهام والمحفز للدولة التنموية الذي يأخذ شكل الإرشاد الاستراتيجي في توجيه عملية التنمية، وهناك عدة أمثلة وأدلة إحصائية توضح أهمية دور الدولة المحفزة في إحداث تغيرات كبيرة وجوهرية في التركيبة القطاعية، في ظل استراتيجية استثمارية واعية تهدف إلى تحقيق تحول نوعي في البنية الإقتصادية والتركيبة القطاعية للإقتصاد، مما ينتج عنه معدلات استثنائية للنمو في الناتج المحلي الإجمالي، القيمة المضافة في الصناعة التحويلية وفي حجم الصادرات الإجمالية .

- **الشراكة الفعالة بين القطاعين العام والخاص :** إن العمل على ترسيخ نظام اقتصادي مختلط قائم على أساس الشراكة والتعاون والتنسيق بين القطاعين العام والخاص وتحديد دور كل منهما في عملية التنمية الإقتصادية، يعد من أهم الآليات التي تدفع بنجاح عملية التنويع الإقتصادي نظرا لكون حدوث التفاعل بينهما وفي مجالات مختلفة ونشاطات عديدة ومتنوعة يؤدي لارتفاع العائد التنموي الديناميكي من هذه التفاعلات خارج نطاق عمليات الأسواق، إذ أن الترابط والتشابك بين فروع النشاط الإقتصادي في المراحل الأولى للنمو تنشأ عادة بين الوحدات الاقتصادية العامة والخاصة وما بين مختلف القطاعات الإقتصادية وليس فقط داخل الأسواق، ممّا يؤدي لتعظيم الصلات بين المكونات الإقتصادية التقنية والمؤسسية التي تربط بين مختلف أجزاء الإقتصاد الوطني .
- **برامج الإصلاح الإقتصادي :** ينصرف الإصلاح الإقتصادي لترك إدارة النشاط الإقتصادي تخضع لقوى السوق وتقليل نطاق التدخل الحكومي بما يسمح بتحسين الكفاءة التخصصية للموارد، والذي يصبح مطلبا ضروريا عندما يعاني اقتصاد ما من عجز كبير في الموازنة العامة، تضخم كبير، ارتفاع في درجة الحماية، سعر صرف أعلى من قيمته وديون خارجية كبيرة، ويطلق على هذه البرامج عدة مسميات منها برامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي، وتشتمل الملامح العامة لهذه البرامج على عناصر تشكل حزمة متكاملة من التغيرات الهيكلية تمس كل المجالات السياسة والإقتصادية، وتكون مدعومة من قبل الهيئات الدولية بهدف القضاء أو التقليل من حدة الأزمات والإختلالات وتحقيق نمو قابل للاستمرار .
- **الإستثمار الأجنبي المباشر :** يعد من العناصر الديناميكية الأساسية في التنمية الإقتصادية، وعاملا مهما في خلق الطاقات الإنتاجية وتوسيعها وزيادة مقدار الدخل ومصادره وارتفاع مستوى الإستخدام، وبالتالي العمل على توسيع حجم الطاقة الاستيعابية في الإقتصاد الوطني، إذ لا تنحصر هذه الإستثمارات وتعبأ لمواجهة بضيق السوق، وبالتالي الإستفادة من الوفورات الخارجية الناشئة عن اتساع السوق والترابط الأفقي والعمودي بين الفعاليات الإقتصادية فحسب، وإنما تتدفق هذه الإستثمارات لتأمين حاجة القطاعات الإقتصادية من المنتجات السلعية والخدمية بينيا، الأمر الذي يكرس حالة التشابك الإقتصادي، كما أن حركة الاستثمارات تعد مؤشرا من مؤشرات الاندماج في الإقتصاد العالمي، والاستثمارات المباشرة تلعب دورا أساسيا في توفير الخبرات الإدارية، التقنية العالية والأسواق وزيادة الصادرات والإنتاج وتنويعها .
- **الصناعات الصغيرة والمتوسطة :** ساهمت التحولات التي أفرها النظام الاقتصادي العالمي إلى حدوث انعكاسات على القطاع الصناعي في العالم، خلقت أمامه فرص هائلة لتسويق منتجاته عبر الحدود، وقد جاءت هذه التطورات في ذات الوقت مع ثورة المعلومات والتطور التقني الهائل الذي أدى إلى إمكانيات الإنتاج الكبير والمتنوع والعالي المستوى من مختلف مراكز التصنيع عالميا، حيث انتقل الاهتمام من اقتصاديات ووفورات

الحجم الكبير إلى اقتصاديات التكنولوجيا المتقدمة وأساليب توزيع عمليات الإنتاج، كما أدت إلى تقليل أهمية الميزة النسبية التقليدية التي كانت تبنى على أساسها المصانع الكبيرة وانعكس ذلك على زيادة الأهمية الكبيرة للمصانع الصغيرة والمتوسطة في هيكل الإنتاج الصناعي ما أعطاها بعدا تنمويا محليا متعدد الجوانب

**الخاتمة :**

شهدت أسعار النفط في الآونة الأخيرة تراجعا حادا كان له بالغ الأثر على إيرادات الدول الريعية وبخاصة الجزائر منها، وهو ما حتم على السلطات الجزائرية البحث عن مختلف البدائل المتاحة لمواجهة تراجع الإيرادات، ومن بين تلك البدائل نجد ما يعرف بـ "سياسات واستراتيجيات التنويع الاقتصادي" التي باتت الملاذ الأخير، خاصة وأنّه ظل يرتكز على النفط كمورد رئيسي في تمويل التنمية وتوفير مصادر الدخل، هذا الأخير؛ أي النفط شهدت أسواقه العالمية تذبذبات أثرت على مستقبل المشاريع التي ترمي السلطات الجزائرية إلى تجسيدها، ما جعلها على المحك .

يرتكز نجاح تلك السياسات في تحقيق التنمية الاقتصادية على دور الدولة ومدى اهتمامها وقدرتها على الاستفادة من الموارد الطبيعية والقدرات البشرية المتوفرة لديها، بالإضافة إلى ما يرتبط بذلك من إرادة سياسية واقتصادية ترتكز على الأداء الجيد لمختلف القطاعات المحققة للنمو من خلال توفير الدعم الضروري لها، إضافة إلى الاستخدام الأمثل والفعال لرأس المال البشري من خلال الاهتمام بالتعليم الجيد، التدريب الكفء وتعزيز التنافسية بالانفتاح على التطور التكنولوجي ونشره على مختلف القطاعات الاقتصادية، مع جعل تلك المكونات تعمل في إطار مؤسسي سليم كشرط أساسي ومهم للنمو والتنمية المستديمة .

**المراجع :**

1. جون روبيرتس، مقدمة لصناعة النفط، تاريخ الاطلاع : 2016/02/18 .انظر الموقع التالي : www.openoil.net/wp/wp-content/uploads/2012/01/Unit-0-reading-material-v2-ar1.pdf
2. BP Statistical Review Of World Energy, June 2015, Available On The Following Website : www.bp.com/statistical review/2015, visit : 18/02/2016 .
3. بن عزة محمد، شليل عبد اللطيف، تنامي قطاع النفط وتأثيره على معادلة التنويع الاقتصادي : واقع قطاع المحروقات وجهود تنمية قطاع خارج المحروقات ونسبة التأثير في معدل النمو الاقتصادي في الجزائر، الملتقى الوطني حول : البيئة المؤسساتية، سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي في الجزائر، قسم العلوم الاقتصادية والتجارية، ملحقة مغنية، جامعة تلمسان 24-25 نوفمبر 2014 .
4. Organization Of The Petroleum Exporting Countries, OPEC Basket Price, Available On The Following Website : www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/40.htm, visit : 18/02/2016
5. محمد عايش، أسباب انهيار أسعار النفط، مقال على الموقع : www.albawaba.com/ar/794846 ، تاريخ الإطلاع : 2016/02/18.
6. كربالي بغداد، نظرة عامة عن التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 8، جامعة بسكرة، الجزائر، 2005.
7. بوفليح نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2012 .

8. عبد الرؤوف عبادة، عبد الغفار عطاس، أثر تذبذب سعر النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية وقياسية من سنة 1970 إلى سنة 2008، جامعة ورقلة 2011 .
9. حاكمي بوحفص، دراسة تحليلية للبدائل التنموية في الجزائر وحتمية التنويع الاقتصادي، الملتقى الوطني حول : البيئة المؤسساتية، سياسات الإصلاح والتنويع الإقتصادي في الجزائر، قسم العلوم الإقتصادية والتجارية، 24-25 نوفمبر 2014، ملحقة مغنية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان .
10. حيدوشي عاشور، مولاي بوعلام، إدارة العائدات النفطية في الاقتصاد الجزائري وأثرها على سلوك بعض متغيرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة 2000- 2013، اليوم الدراسي: "نحو إستراتيجية جديدة للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تراجع أسعار النفط"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة .
11. LAMIRI Abdelhak, la décennie de la dernière chance- émergence ou déchéance de l'économie algérienne ?, Edition chihab, Algérie, 2013.
12. ممدوح عوض الخطيب، أثر التنويع الإقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي، المجلة العربية للعلوم الإدارية، الرياض، المجلد 18، العدد 2.
13. ذياب محمد، بوزيدي حمزة، سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي في الجزائر بين الانجازات والتحديات، مداخلة ضمن اليومين الدراسيين الموسومين بـ : "نحو إستراتيجية جديدة للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تراجع أسعار النفط"، قسم العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج بالبويرة، 04-05 ماي 2015 .
14. قاسم محمد فؤاد، محددات التنوع الإقتصادي في الجزائر، الملتقى الوطني حول : البيئة المؤسساتية، سياسات الإصلاح والتنويع الإقتصادي في الجزائر، قسم العلوم الإقتصادية والتجارية، 24-25 نوفمبر 2014، ملحقة مغنية، جامعة تلمسان .
15. طبابيبة سليمة، التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية، المؤتمر العلمي الدولي حول : "التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بالشراكة مع مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو-مغاربي، جامعة فرحات عباس سطيف، 07-08 أفريل 2008 .
16. زين العابدين عبد الله بري، التنويع المتحقق في الاقتصاد السعودي، مجلة الإدارة العامة، المجلد 42، العدد 2 .